

أكثر من 680 كفاءة استثنائية وباحثًا في قطاع التقنية يحصلون على الإقامة المميزة في المملكة

11 فبراير، 2025



أعلنت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤتمر لیب التقني في نسخته الرابعة، حصول 685 من الكفاءات الاستثنائية والباحثين في قطاع التقنية، على الإقامة المميزة في المملكة ضمن منتج "إقامة كفاءة استثنائية".

وتصدر مختصو تقنيات الجيل الخامس القائمة بنسبة 16%، تلاهم مختصو الحوسبة السحابية بنسبة 15%، وتُعد هذه المجالات حجر الزاوية في تعزيز البنية التحتية الرقمية، مما يعزز مكانة المملكة بصفتها دولة رائدة في تبني التقنيات الحديثة.

وفي إطار دعم الابتكار، مُنحت الإقامة المميزة لخبراء في الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، وشكلوا 12% من الكفاءات التي تم منحها

الإقامة المميزة، وهذه المجالات من الأولويات في المملكة، لما لها من دور في الإسهام في تطوير العديد من القطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم والصناعات الرقمية.

وسجلت البيانات الضخمة نسبة 13%، من عدد الحاصلين على الإقامة المميزة، وهو من التخصصات التي تشهد نموًا عالميًا متسارعًا في الاقتصادات المتقدمة المعتمدة على تحليل البيانات الكبيرة والمعقدة.

ولم يقتصر الاستقطاب على هذه المجالات، بل شمل أيضًا جذب محترفين في تقنيات إنترنت الأشياء، والتقنية المالية، والحوسبة المتقدمة، وهي مجالات تُعد من الأولويات في دعم نمو الاقتصاد الرقمي للمملكة للحاضر والمستقبل.

ويأتي هؤلاء الخبراء من دول متعددة حول العالم، منها الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وألمانيا، والبرازيل، والهند، وباكستان، ومصر، وغيرها من الدول.

وتسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات عبر منتج "إقامة كفاءة استثنائية" المقدم من مركز الإقامة المميزة إلى تمكين المواهب الرقمية العالمية في المملكة، وتعزيز بيئة الابتكار، بما يسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030، ويعزز مكانتها بصفاتها مركزًا عالميًا للذكاء الاصطناعي والتقنية والابتكار، ويسهم في استحداث الوظائف، ونقل المعرفة للكوادر الوطنية، وتعزيز تبادل الخبرات.

يُذكر أن مركز الإقامة المميزة يقدم سبعة منتجات: إقامة كفاءة استثنائية، وإقامة موهبة، وإقامة رائد أعمال، وإقامة مستثمر أعمال، وإقامة مالك عقار، وإقامة مميزة غير محددة المدة، وإقامة مميزة محددة المدة، حيث توفر هذه المنتجات لحامليها مجموعة من المزايا، من أبرزها: الإقامة في المملكة مع الأسرة، وإمكانية مزاولة الأعمال التجارية، وتملك العقارات، إضافة إلى العديد من المزايا المقدمة بالتعاون مع الجهات الحكومية.